بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

[الاستثناءُ]

ص: (وَحُـرُوفُ الاسْـتِثْنَاءِ ثَمَانِـيةٌ وَهِـيَ: إِلاَّ، وَغَيْرُ، وَسِوًى، وَسُـوًى، وَسَـوَاءٌ، وَخَـلاَ، وَعَدَا، وَحَاشَا. فالمُسْتَثْنى بِإِلاَّ يُنْصَبُ إِذَا كَـانَ الْكَـلاَمُ تَامًّا؛ مُوجَبًا، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلاَّ عَمْرًا.

وَإِنْ كَـانَ الْكَـلاَمُ مَنْفِـيًّا تَامًّـا جَـازَ فِـيهِ الْـبَدَلُ، وَالنَّصْـبُ عَلَى الاِسْتِثْنَاءِ، نَحْوُ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدٌ، وَإِلاَّ زَيْدًا.

وَإِنْ كَـانَ الْكَـلاَمُ نَاقِصًا كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلاَّ بِزَيْدٍ.

وَالْمُسْـتَثْنَى بِغَيْـرٍ، وَسِـوًى، وَسُـوًى، وَسَـوَاءٍ مَجْـرُورٌ لاَ غَيْـرُ. وَالْمُسْـتَثْنَى بِخَـلاَ، وَعَدَا، وَحَاشَا يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْدًا، وَزَيْدٍ، وَعَدَا عَمْرًا، وَعَمْرٍو، وَحَاشَا بَكْرًا، وَبَكْرٍ).

ش: قالَ المؤلفُ ـ رحمهُ اللهُ تعالى ـ: بابُ الاستثناءِ. الاستثناءُ في اللغـةِ مأخـوذٌ مِـنَ: الثَّنْـيِ وهـو: العطـفُ، عطفُ الشيءِ بعضُهُ على بعضٍ يُسَمَّى: ثنْيًا؛ لأنك تردُّ الكلامَ إلى أولِهِ فيكونُ هذا ثنيًا.

أمّـا في الاصـطلاحِ فهو: إخراجُ بعضِ أفرادِ العامِ بإلا أو إحدى أخواتِها.

مـثالُهُ: «قـامَ القـومُ» هـذا عامٌّ. «إلا زيدًا» أخرجتَ بعضَ أفرادِ العامِّ بإلاَّ.

«قـامَ القـومُ» عامٌّ «غيرَ زيدٍ» خاصٌّ. أخرجتَ بعض أفرادِ العامِّ بواحدةٍ مِنْ أخواتِ «إلاَّ» اسمُها «غيرُ».

صـارَ الاسـتثناءُ في الاصطلاحِ: إخراجُ بعضِ إفرادِ العامِّ بـ«إلا» أو إحدى أخواتِها.

هـذا مِـنْ حـيثُ المعنـى، أمـا مِنْ حيثُ تغييرُ الكلامِ والإعرابُ فالمؤلـفُ ـ رحمـهُ اللهُ ـ بَـيَّنَ هـذا بـيانًا شافيًا فقالَ: «حروفُ الاستثناءِ ثمانـيةٌ» يعـني: عشـرةٌ إلا اثـنين. جئـنا بعشرةٍ إلا اثنين؛ لأننا في بابِ الاستثناءِ.

«وهـي: إلا، وغـيرُ، وسِـوًى، وسُـوًى، وسَـواءٌ، وخـلا، وعدا، وحاشا». هذه ثمانِ أدواتٍ.

واسـتفدنَا مـن كـلامِ المؤلـفُ: حـروفُ الاسـتثناءِ أنَّ هـذه الأدواتِ الثمانـية حـروفٌ، لكـنْ ليسَ كذلك؛ لأنَّ «غير» ليست حرفًا، وإنما «غير» اسمٌ.

لكـنْ لعـلَّ المؤلـفَ ـ رحمـهُ اللهُ ـ أرادَ بالحـروفِ هـنا الكلماتِ. والكلمـاتُ تشـتملُ الأسمـاءَ، والأفعـالَ، والحـروفَ. فـيكونُ قـولَ المؤلفِ: حروفُ الاستثناءِ بمعنى: أدواتُ الاستثناءِ.

«إلا»: هـذهِ أمُّ البابِ، أصلُ الاستثناءِ أنْ يكونَ بـ «إلا» وما بَقِيَ تابعٌ لها؛ ولهذا نقولُ: بإلا أو إحدى أخواتِها.

قال: «فالمستثنى بإلا يُنصبُ إذا كان الكلامُ تامًّا موجبًا، وإنْ كانَ الكـلام منفيًّا تامًّا جازَ فيه البدلُ والنصبُ على الاستثناءِ،... وإنْ كانَ الكلام ناقصًا كانَ على حسبِ العواملِ».

فالمستثنى بإلاّ لهُ ثلاثُ حالات:

الحالةُ الأولى: أنْ يكونَ بعدَ كلامٍ تامٍّ موجبٍ.

تامٌّ: يعني: أنَّ الجملةَ أخذتْ أركانَها.

موجبٌ: لمْ يصحبْهُ نفيٌ ولا شِبهُهُ، في هذهِ الحالِ يقولُ المؤلفُ ـ رحمهُ اللهُ ـ: يجبُ النصبُ.

مثالُهُ: «قامَ القومُ إلا زيدًا». نرى أن ما قبلَ زيدٍ كلامٌ تامٌّ؛ لأنك لو قلتَ: «قامَ القومُ» تمَّ الكلامُ، وحسُنَ السكوتُ عليه.

وهو موجَبٌ، يعني: ليس فيهِ نفيٌ أو شِبْهُ نفيٍ. نقولُ: «إلا زيدًا» يتعيَّنُ النصبُ.

فلو سمعْنَا قائلً يقولُ: «قامَ القومُ إلا زيدٌ» خطأٌ.

«وخـرجَ الـناسُ إلا عمـرًا» نـرى الجملـةَ قـبلَ «إلا» تامـةً قـدِ استوفتْ أركانهـا. فعـلٌ، فاعـلٌ. وهـي موجبـةٌ، يعـني: مثبـتةً. إذنْ؛ «عمـرًا» يجـبُ أنْ تكـونَ منصـوبةً. فلـو قـالَ قائـلٌ: «خـرجَ القومُ إلا عمرٌو» خطأٌ. والصوابُ: «خرجَ الناسُ إلا عمرًا».

«صُمتُ أسبوعًا إلا يومَ الجمعةِ» أو «إلا يومُ الجمعةِ؟» يتعيَّنُ النصبُ؛ لأن ما قبلَها تامٌّ موجبٌ.

«أكلتُ الرغيفَ إلا ثلثُهُ» خطأٌ. لماذا؟ لأنّ الذي قبلَهُ تامٌّ موجبٌ، فيكونُ الصوابُ: «إلا ثلثَهُ».

إعرابُ المثالِ: «قامَ القومُ إلا زيدًا». «قامَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخره. «إلا»: أداةُ استثناء. «زيدًا»: اسمٌ منصوبٌ على الاستثناءِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره.

«خرجَ الناسُ إلا عمرًا». «خرجَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ. «الناسُ»: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخره. «إلا»: أداةُ استثناءٍ. «عمرًا»: اسم منصوبٌ على الاستثناءِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ.

الحالةُ الثانيةُ: إذا كانَ الكلامُ منفيًا تامًّا.

يعني: استوفتِ الجملةُ أركانَها. منفيًّا يعني: دخلَ عليهِ حرفُ نفيٍ.

فهُنا يقولُ المؤلفُ: «جازَ فيه البدلُ والنصبُ على الاستثناءِ». جازَ فيه: أي الذي بعدَ «إلا» وهو المستثنى، جازَ فيه وجهانِ:

الأول: البدل: فيكونُ بدلاً مما قبلَ إلا، إنْ كانَ ما قبلَ «إلا»

مـرفوعًا صـارَ هذا مرفوعًا، وإنْ كانَ منصوبًا صارَ منصوبًا، وإنْ كانَ مجرورًا صارَ مجرورًا.

الثاني: النصبُ على الاستثناءِ. وهو واضحٌ، يكونُ منصوبًا دائمًا.

الـبدلُ مـثلُ: «ما قامَ القومُ» الجملةُ تامّةٌ منفيةٌ. «إلا زيدٌ». «زيدٌ» فيه وجهان:

الوجه الأولُ: «إلا زيدٌ» فتكونُ بدلاً مِنَ القومِ.

الثاني: «وإلا زيدًا»، كما قال المؤلفُ: منصوبٌ على الاستثناءِ.

فـنقولُ في الإعـرابِ: «مـا قـامَ القومُ إلا زيدٌ». «ما»: نافيةٌ. قامَ: فعـلٌ مـاضٍ مبنيٌّ على الفتحِ. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ بالضمةِ الظاهرة في آخـرِهِ. «إلا» أداةُ اسـتثناءٍ. «زيـدٌ»: بـدلٌ مِـنَ القومِ، وبدلُ المرفوعِ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ. ما نوعُ البدلُ هُنا؟ بعضٌ مِنْ كلٍّ.

الـوجه الثانـي: النصـبُ على الاستثناءِ. فأقولُ: «ما قامَ القومُ إلا زيـدًا»إعـرابُها: «ما»: نافيةٌ. «قَامَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ بالضمةِ الظاهرة في آخرِهِ. «إلا» أداةُ استثناءٍ. «زيـدًا»: اسـم منصـوبٌ على الاستثناءِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ.

في القرآن الكريم: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [١]. وفي آية أخرى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [٢]. «قليلاً» منصوبةٌ على الاستثناءِ، والنصبُ هنا واجبٌ لأنَّ الذي قبلها تامٌّ مثبَتٌ.

﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ النصبُ هنا جائزٌ، لكن في القرآنِ ما لنا أن نتكلمَ بغيرِ ما جاءَ بِهِ.

قليلٌ: جاءَ البدلُ ولم يجيء النصبُ؛ لأنَّ البدلَ أدلُّ على المعنى. فمثلاً لو قلتَ: «ما قامَ القومُ إلا زيدٌ». فزيدٌ لا شكَّ أنه قائمٌ. كيف تقولُ: إلا زيدًا منصوبٌ على الاستثناءِ تستثنيه؟ فالبدلُ أوضحُ مِنَ الاستثناءِ، وأُلصق بالمعنى؛ ولها جاءَ في القرآنِ: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ على البدلِ. ويمكنُ أن نقولُ: إنَّ المؤلفَ يرجِّحُ البدلَ؛ لأنه قدّمَهُ في التمثيلِ، فقالَ: «إلا زيدٌ»، و «إلا زيدًا».

وعلى هذا فنقولُ: إذا كان ما قبلَ «إلا» تامًّا منفيًّا يجوزُ في المستثنى وجهان:

الوجه الأول: البدلُ.

الثاني: النصبُ على الاستثناءِ، والبدلُ أرجح؛ لأنه الذي جاءَ في القرآنِ؛ ولأنه ألصق بالمعنى.

---

(١) النساء: (٦٦).

(٢) البقرة: (٢٤٩).

فائدة:

يقولُ النحويون: إذا كانَ الاستثناءُ منقطعًا وجَبَ النصبُ، ولم يجزِ الوجهان.

ما هو الاستثناءُ المنقطعُ؟ هو الذي يكونُ فيه ما بعدَ «إلاَّ» مِنْ غيرِ جنسِ ما قبلَها.

مثالُهُ: قالوا: مثل: أنْ تقولَ: «قَدِمَ القَوْمُ إلاَّ حِمَارًا» الحمارُ مِنَ القومِ؟ لا. لكنْ قد يعبِّرُ العربُ بمثل: هذا. في هذا الحالِ يجبُ النصبُ.

قالَ ابنُ مالكٍ:

ما استثنت «إلا» مع تمام ينتصب ... وبعد نفي أو كنفي انتخب
إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع ... وعن تميم فيه إبدال وقع [1]

يعني: بني تميمٍ يقولون: يجوزُ الوجهانِ سواءٌ كانَ الاستثناء منقطعًا أو متصلاً.

فبنو تميمٍ يجعلون القاعدةَ واحدةً، والقرشيون يقولون: إذا كانَ الاستثناءُ منقطعًا يجبُ أن نقطعَهُ في الإعرابِ، وأنْ لا نجعلَ بينَهُ وبينَ ما قبلَ «إلا» صلة؛ لأنهُ مِنْ غيرِ الجنسِ.

---

(١) «الألفية»؛ باب الاستثناء، البيتان رقم (٣١٦-٣١٧).

التميميون أسهلُ، ولكنَّ القرشيين أقعدُ؛ لأنَّ البدلَ يكونُ غالبًا من جنسِ المبدلِ منه، وإذا رفعته كان الحمار من جنس القوم، وهذا مشكل.

وإذا قلتُ: «لم يتهاونِ الطلبةُ بالدرسِ إلا فلان» جاء «فلانًا» و «فلانٌ»، والأفصحُ الرفعِ.

وتقولُ: «ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا» أيُّهما أفصحُ؟! وجهانِ، والصورةُ واحدةً، لكنِ الاختلافُ في الإعراب فقط.

لا يمكنُ أنْ تقولَ: «إلا زيدٌ» ولا «إلا زيدٍ» لماذا؟ لأنه منصوبٌ على كلِّ حالٍ. لكنِ الإعرابُ يختلفُ. فمثلاً سأُعْرِبُ الآن وعيِّنوا الأفصحَ: «ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا» «ما»: نافيةٌ. «رأيْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ. «أحدًا»: مفعولٌ بهِ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «إلا» أداةُ استثناءٍ. «زيدًا»: بدلٌ مِنْ «أحدًا»، وبدلُ المنصوبِ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ.

«ما رأيتُ أحدًا»: عرفْنَا إعرابَها. إلا: أداةُ استثناءٍ. زيدًا: مستثنًى منصوبٌ على الاستثناءِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ. الإعرابُ صحيحٌ، لكنِ إعرابُ الأولِ أفصحُ.

«ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ» يجوزُ. «ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا» يجوزُ، لكنه مرجوحٌ والأرجحُ «إلا زيدٍ» وهو البدلُ.

الحالةُ الثانيةُ: إذا كانَ الكلامُ تامًّا منفيًّا؛ جازَ في المستثنى وجهانِ. الوجهُ الأولُ: البدلُ، وهو الأفصحُ. الوجهُ الثاني: النصبُ على الاستثناءِ. البدلُ: لأنه لغةُ القرآن، ولأنه أوثقُ في المعنى؛ لأن حقيقةَ الأمرِ أنَّ الفعلَ مسلطٌ على ما بعد «إلا».

الحالةُ الثالثةُ: يقولُ: وإنْ كانَ الكلامُ ناقصًا كانَ على حسبِ العواملِ «ناقصًا» يعني: أنه ما تمَّ الكلامُ. فهنا يقولُ: يكونُ على حَسبِ العواملِ السابقة على «إلا». فإن اقتضتِ العواملُ الرفعَ رُفِعَ، وإنِ اقتضتِ النصبَ نُصِب، وإنِ اقتضتِ الجرَّ جُرَّ.

مثالُهُ: «ما قامَ إلا زيدٌ» ما قامَ: كلام ناقصٌ، «إلا زيدٌ» تمَّ الكلامُ.

«زيدٌ» هُنا يكونُ على حَسَبِ العواملِ، والعاملُ السابقُ لـ«إلا» يقتضي رفعَهُ على أنَّه فاعلٌ، وعلى هذا فيجبُ الرفعُ فنقولُ: «ما قامَ إلا زيدٌ».

«ما»: نافيةٌ. «قامَ»: فعلٌ ماضٍ. «إلا»: أداةُ استثناء ملغاةٌ. «زيدٌ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ.

لا يجوزُ أن نقولَ: «ما قام إلا زيدًا». هذا ممتنع؛ لأن العامل الذي قبل إلا يتطلبه فاعلاً ومرفوعًا.

ولا «إلا زيدٍ» لأن العامل يتطلبه على أنه فاعل والفاعل مرفوع.

المؤلف يقول في مثاله: «ما ضربت إلا زيدًا» هنا العاملُ يتطلبُ ما بعدَ «إلا» منصوبًا. فنقولُ: ما ضربتُ: فعلٌ وفاعلٌ وأداةُ نفي. إلا: أداةُ استثناءٍ ملغاةٌ. زيدًا: مفعولٌ بهِ منصوبٌ. لا نقولُ: مستثنًى؛ لأنَّ العاملَ السابقَ لـ«إلا» يتطلبهُ مفعولاً بهِ.

«ما أكلْتُ إلا خُبْزًا» مثلُها.

«ما شربْتُ إلا لبنًا» مثلُها. وهكذا.

ويقولُ: «ما مررتُ إلا بزيدٍ».

«ما مررْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ وأداةُ نفيٍ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ ملغاةٍ. «بزيدٍ»: الباءُ حرفُ جرٍّ. زيدٍ: اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ.

وهنا لا يجوزُ أنْ نقولَ: «ما مررْتُ إلا بزيدًا»؛ لأن العاملَ يتطلبُ أنْ يكونَ ما بعدَ «إلا» مجرورًا.

المؤلفُ ـ رحمهُ اللهُ ـ مثَّلَ بالناقصِ بمثالٍ مصحوبٍ بالنفي، وهو كذلك؛ لأنك لوْ لمْ تُصحبْهُ بالنفيِ ما استقامَ الكلامُ. لو قلتَ: «مررتُ إلا زيدًا» لا يستقيمُ. «رأيتُ إلا زيدًا» لا يستقيمُ، لا يستقيمُ إلا بنفي أو شِبهِهِ.

[المستثنى بغيرٍ وسِوًى]

قال المؤلف: «والمستثنى بغيرٍ، وسِوًى، وسُوًى، وسواءٍ، مجرورٌ لا غيرُ». يعني: مجرورٌ ولا يجوزُ فيه إلا الجرُّ، هذا المستثنى بهذه الأدواتِ الأربعِ.

وهذه الأدواتُ الأربعُ كلُّها أسماءٌ، يعني: ليستْ حرفًا ولا فعلاً، لكنْ هي نفسُها حكمُها حكمُ المستثنى بإلا، المستثنى بها مجرورٌ دائمًا، أمَّا هي فحكمُها حكمُ المستثنى بإلا: إذا سُبِقَتْ بكلامٍ تامٍّ موجبٍ، وجَبَ فيها النصبُ.

وإنْ سُبِقَتْ بكلامٍ تامٍّ مقرونٍ بنفي أو شبهِهِ؛ جازَ فيها الوجهانِ: البدلُ، والنصبُ على الاستثناءِ. وإذا سُبِقَتْ بكلامٍ غيرِ تامٍّ فهي على حَسبِ العواملِ.

فإذا قلْتَ: «قامَ القومُ غيرَ زيدٍ» صحيحٌ، وهل يجوزُ غيرُ هذا الوجهِ؟ لا؛ لأنَّ الكلامَ تامٌّ موجَبٌ.

«ما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ» حرِّكْ غير؟ يجوزُ فيها الرفعُ على البدلِ، والنصبُ على الاستثناءِ. فتقولُ: «ما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ»، وتقولُ: «ما قامَ القومُ غيرَ زيدٍ». لو قلتَ: «ما قامَ غيرُ زيدٍ» يجبُ الرفعُ؛ لأنَّ الكلامَ الأولَ ناقصٌ، فيكونُ حَسَبَ العوامل.

[المستثنى بخلا وعدا وَحاشا]

قال: والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوزُ نصبُهُ وجرُّهُ. نحو: «قامَ القومُ خلا زيدًا وزيدٍ»، «وعدا عمرًا وعمرٍو»، «وحاشا بكرًا وبكرٍ».

المستثنى بهذه الأدوات وهي ثلاثةٌ: خلا، وعدا، وحاشا، يجوزُ فيه وجهان: النصبُ والجرُّ دائمًا.

لكنْ كيفَ وعلى أيِّ أساسٍ؟ إنْ جعلْتَ هذه الثلاثةَ أفعالاً، فالنصبُ، وإنْ جعلْتَها حروفَ جرٍّ فالجرُّ؛ لأنهم يقولونَ ـ حَسَبَ تتبعِ اللغة العربية ـ وجدنا أنَّ العربَ تجرُّ بها وأحيانًا تنصِبُ، ولم نجدْ تخريجًا لهذا التصرفِ إلا أنها إذا جرَّتْ ما بعدها فهي حروفُ جرٍّ، وإنْ نصبتْ ما بعدها فهي أفعالٌ. وهذا من الغرائبِ أن تكونَ كلمةٌ واحدةٌ تكونُ فعلاً وتكونُ حرفًا.

تقولُ: «قامَ القومُ خلا زيدٍ» الإعرابُ: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعهِ الضمةُ الظاهرة. «خلا»: حرف جرٍّ. «زيدٍ»: اسمٌ مجرورٌ بخلا وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ.

وتقولُ: «خرجَ القومُ عدَا عمرٍو».

«خرجَ»: فعلٌ ماضٍ. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمةِ الظاهرة. «عدَا»: حرفُ جرٍّ. عمرٍو: اسمٌ مجرورٌ بـ«عدا»، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ في آخرِهِ.

وتقولُ: «انطلقَ القومُ حاشا بكرٍ». «انطلقَ»: فعلٌ ماضٍ. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ بالضمةِ. «حاشا»: حرفُ جرٍّ. بكرٍ: اسمٌ مجرورٌ بحاشا، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ في آخرِهِ.

أما على النصبِ فإنها تكونُ أفعالاً ماضيةً وفاعلُها مستترٌ وجوبًا لا يمكنُ أنْ يظهرَ في اللغةِ العربيةِ.

مثالُهُ: «قام القومُ خلا زيدًا».

«قامَ القومُ»: فعلٌ وفاعلٌ. «خلا»: فعلٌ ماضٍ فاعلُهُ مستترٌ وجوبًا وتقديرُهُ هو، وإنما أوجبوا استثناؤه هنا لأنَّ العربَ لم تنطقْ بِهِ يومًا من الدهرِ. «زيدًا»: مفعولٌ بهِ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ في آخرِهِ.

يجوزُ في المستثنى إعرابان: الجرُّ، والنصبُ: فعلى وجهِ الجرِّ تكونُ هذه الأدواتُ حروفَ جرٍّ، وعلى وجهِ النصبِ تكونُ أفعالاً، وفاعلُها مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ «هو» يعودُ على المستثنى، ولكنَّهُ وإنْ كان تقديرُهُ هو لا يمكنُ أنْ يظهرَ بناءً على تصرُّفِ العربِ، والعربُ همُ الحكّامُ في هذه المسألةِ.

الاستثناءُ الآن تبيَّنَ لنا أنَّ أدواتَهُ أسماءٌ محضةٌ، وحروفٌ محضةٌ، وما يجوزُ فيه الوجهانِ أنْ يكونَ حرفًا، وأنْ يكونَ فعلاً.

الحرفُ المحضُ: إلا.

الاسمُ المحضُ: غيرُ، وسِوًى، وسُوًى، وسَواءٌ.

والذي يكونُ حرفًا وفعلاً: خلا، وعدا، وحاشا.

لكنْ هنا مسألةٌ: يقولُ النحويون: إذا اقترنتْ «ما» بخلا، وعدا، وحاشا. تعيَّنَ النصبُ؛ لأنها إذا اقترنتْ بـ«ما» صارتُ أفعالاً لا حروفًا وحينئذٍ يتعيَّنُ النصبُ. فإذا قلتَ: «قامَ القومُ ما خلا زيدًا» لم يجزْ أنْ تقولَ: «قامَ القومُ ما خلا زيدٍ». وإذا قلْتَ: «قامَ القومُ ما عدا بكرًا» لم يجزْ أنْ تقولَ: «ما عدا بكرٍ».

وكذلك حاشا. فإذا اقترنتْ بها «ما» النافية[1] فإنه يتعيَّنُ أنْ تكونَ أفعالاً وحينئذٍ يجبُ نصبُ ما بعدها.

وسِوًى، وسُوًى، وسَواءٍ بمعنًى واحدٍ.

فتقولُ: «جاءَ القومُ سِوى زيدٍ»، و «سُوى زيدٍ»، و«سواءَ زيدٍ». مع أننا عرفنا أن «سواءً» ليست من أدواتِ الاستثناءِ لكنها لغةٌ في «سِوًى»، وإلا فسواءٌ معروفٌ أنها بمعنى مستوٍ كقولهِ تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[2] لكنها تأتي في بابِ الاستثناءِ مرادفةً لسوًى، يعني بمعناها. واللهُ أعلمُ.

---

(١) وذهب ابن مالك إلى أنها ما الظرفية. انظر شرح التسهيل.

(٢) البقرة: (٦).

[تدريبٌ على الاستثناءِ]

ما حكم المستثنى إذا كانَ الكلامُ تامًّا موجبًا وكانَ الاستثناءُ بإلا؟ النصب وجوبًا.

مثالُهُ: «قامَ القومُ إلا زيدًا» إعرابُهُ. «قامَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ. «زيدًا»: مستثنًى منصوبٌ على الاستثناءِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ.

ما حكم المستثنى إذا كان الكلام تامًّا منفيًّا؟ يجوزُ أنْ يكونَ بدلاً، وأنْ يُنْصبَ على الاستثناءِ.

مثالُهُ: «ما قامَ القومُ إلا زيدٌ» هذا بدلٌ «ما قامَ القومُ إلا زيدًا» وهذا النصبُ على الاستثناءِ. أعربِ الأولَ: «ما»: نافيةٌ. «قامَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِهِ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ ملغاةٌ. «زيد»: بدلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. والوجهُ الثاني: «ما»: نافيةٌ.«قامَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ. «زيدًا»: مستثنًى منصوبٌ على الاستثناءِ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ في آخرِهِ.

مثل: ببدلٍ مجرورٍ:

«ما مررْتُ بطالبٍ إلا زيدٍ».

مثل: ببدلٍ منصوبٍ:

«ما قرأتُ كتبًا إلا متنَ الآجروميةِ». «ما»: نافيةٌ. «قرأتُ»: قرأَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لاتصالِهِ بضميرِ الرفعِ المتحركِ. التاءُ: ضميرٌ متصل مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفع فاعل. «كتابًا»: مفعولٌ بهِ منصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِهِ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ ملغاةٌ. «متنَ»: بدلٌ مِنْ «كتابًا» وبدلُ المنصوبِ منصوبٌ مثلُهُ. متنَ: مضافٌ، «الآجروميةِ»: مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافة وعلامةِ جرهِ الكسرة الظاهرة على آخره.

هلْ تختلفُ صورةُ اللفظِ لو جعلْنَاهُ منصوبًا على الاستثناءِ؟ لا يختلفُ اللفظُ، يختلفُ الإعرابُ.

ما حكم المستثنى إذا كانَ الكلامُ ناقصًا؟

كانَ على حَسَبِ العواملِ. مثالُهُ: «ما قامَ إلا زيدٌ»: «ما»: نافيةٌ. «قامَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ ملغاةٌ. «زيدٌ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ.

ما حكم المستثنى بغيرِ؟

يكونُ مجرورًا دائمًا. مثالُهُ: «مررْتُ بالقومِ غيرَ زيدٍ». «مررتُ»:

فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على السكون لاتصالهِ بضميرِ الرفع المتحرك. التاءُ: ضميرٌ متصلٌ مبنيٌ على الضمِ في محل رفع فاعلٌ. «بالقومِ»: الباءُ: حرفُ جرٍّ. «القومِ»: اسمٌ مجرورٍ بالباءِ وعلامةُ جرِّهِ الكسرةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «غيرَ»: أداةُ استثناءٍ منصوبةٍ على الاستثناء، غيرَ مضافٌ، «زيدٍ»: مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافةِ.

المستثنى بغيرٍ، وسِوًى، وسُوًى، وسَواءٍ مجرورٌ دائمًا بماذا؟ بالإضافةِ.

وما حكمُ إعرابِها؟ حكمُ المستثنى بإلا، إذا كان ما قبلَها تامًّا موجبًا فهي منصوبةٌ، إذا كان تامًّا منفيًّا جازَ الوجهانِ: البدلُ، والنصبُ على الاستثناءِ، إذا كان ناقصًا فعلى حسَبِ العواملِ.

تقولُ: «ما رأيتُ غيرَ زيدٍ». «ما»: نافيةٌ. «رأيتُ»: رأى: فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على السكون لاتصالهِ بضميرِ رفعٍ متحركٍ. التاءِ: ضميرٌ متصلٌ مبنيٌ على الضمِ في محل رفع فاعلٌ. «غيرَ»: مفعولٌ بهِ منصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِهِ. غيرَ: مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافةِ، وعلامةِ جرهِ الكسرة الظاهرة على آخره.

«ما قامَ القومُ غيرَ زيدٍ». حرِّكْ «غير زيد».

يجوزُ فيها وجهان «غيرَ زيدٍ»، و«غيرُ زيدٍ».

أعربْها على الوجهين.

«مـا»: نافـيةٌ. «قامَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على الفتحِ. «القومُ»: فاعلٌ مـرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «غيرُ»: بدلٌ مِنَ القومِ وبـدلُ المـرفوعِ مـرفوعٌ، وعلامـةُ رفعِـهِ الضـمةُ الظاهـرةُ في آخرِهِ. و «غـيرُ»: مضـافٌ، «زيـدٍ»: مضـافٌ إلـيه مجـرورٌ وعلامةِ جرهِ الكسرة الظاهرة على آخره.

«مـا قـامَ القـومُ غـيرَ زيـدٍ»: «ما»: نافيةٌ. «قامَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌ علـى الفـتحِ. «القـومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخـرِهِ. «غـيرَ»: أداةُ اسـتثناءٍ منصـوبةً علـى الاستثناءِ، وعلامةُ نصبِها الفـتحةُ الظاهـرةُ في آخـرِها وهـي مضاف. «زيدٍ»: مضافٌ إليه مجرورٌ وعلامةِ جرهِ الكسرة الظاهرة على آخره.

ما هو الكلامُ التامُّ؟

هو الذي ذُكِرَ فيه المستثنى والمستثنى منه.

وما هو الكلام الموجَبُ؟

ما لا يسبقُهُ نافٍ ولا شبهُهُ.

وما هو الكلامُ الناقصُ؟

ما حُذِفَ فيه المستثنى منه.

مثالُ الكلامِ التامُّ الموجَبُ: «جاءَ القومُ إلا عمرًا».

كلامٌ ناقصٌ: «ما قامَ إلا زيدٌ» هذا ناقصٌ؛ لأنه لم يذكِرَ فيه المستثنى منه.

المستثنى بغير ما حُكْمُهُ؟ دائمًا مجرورٌ.

المستثنى بسِوًى؟ وسِوًى، وسُوًى، وسواءٍ يُجَرُّ دائمًا.

ما حكمُ غير وسِوًى، وسُوًى، وسواءٍ؟ حكمُها حكمُ المستثنى بإلا. يعني إذا كانَ الكلامُ تامًّا موجبًا وَجَبَ نصبُها. تامًّا منفيًّا جازَ فيه الوجهانِ، ناقصًا على حَسَبِ العواملِ.

إذا قلتُ: «قامَ القومُ غيرَ زيدٍ» فما الواجبُ؟ زيدٍ: يكونُ مجرورًا؛ و «غير» تكونُ منصوبةً؛ لأن الذي قبلها تامٌّ موجبٌ.

«ما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ»: يجوزُ فيها الرفعُ، والنصبُ؛ لأن المستثنى بإلا في هذه الصورةِ يجوزُ فيه الوجهانِ.

«ما قامَ غيرُ زيدٍ»: الرفعُ فقطْ.

«ما رأيتُ غيرَ زيدٍ». على حَسَبِ العواملِ، وهذا العاملُ يقتضي النصبَ.

حسنًا؛ المستثنى بخلا، وعدا، وحاشا. إما مجرورٌ، وإما منصوبٌ. إنِ اقترنتْ بها «ما» فهو منصوبٌ لا غيرُ. وإنْ لمْ تقترنْ بها «ما» جازَ فيها الوجهانِ:

النصبُ، والجرُّ. أما بالنسبةِ لها نفسها: فهي أفعالٌ إنْ نصبتْ، وحروفٌ إن جرَّتْ.

«قامَ القومُ ما خلا زيدًا» ما يجوزُ في زيدٍ؟.

النصب زيدًا، ولا يجوزُ الجر.

الإعرابُ: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «ما»: مصدريةٌ. «خلا»: فعلٌ ماضٍ للاستثناءِ مبنيٌّ على الفتحةِ المقدرةِ على آخرِهِ مَنَعَ مِنْ ظهورِها التعذُّر، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ «هو». «زيدًا»: مفعولٌ بهِ منصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِهِ.

المستثنى بـ«عدا» ما حكمُهُ؟

إذا كانت عدا مسبوقةً بـ «ما» تعيَّنَ النصبُ، وإن كانتْ مجردةً جازَ فيه وجهانِ: إما النصبُ، وإما الجرُّ.

مثل: لها مجردةً:

«رأيتُ القومَ عدا زيدًا»، أو: «عدا زيدٍ».

أعرِب على وجهِ الجرِّ. «رأيتُ»: رأى: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لاتصالهِ بضميرِ الرفع المتحرك. التاءُ: ضميرٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِ في محل رفع فاعلٌ. و «القومَ»: مفعولٌ بهِ منصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِهِ. «عدا»: حرفُ جرٍّ مبنيٌّ على السكون. «زيدٍ»: اسمٌ مجرورٌ بعدا، وعلامةُ جرِّهِ الكسرةُ الظاهرةُ على آخرِهِ.

يقولُ ابنُ مالكٍ:

وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ [1]

حاشا: ما تقولُ في المستثنى بحاشا؟ حكمه حكمُ المستثنى بـ«عدا»، و«خلا» إذا سبقْتها «ما» المصدريةُ فيجبُ النصبُ، وأما إذا لم تسبِقْها «ما» المصدريةُ فإنه يجبُ الجرُّ، أوِ النصبُ.

مثالُهُ مجرورًا: «أكَلَ القومُ حاشا زيدٍ». «أكلَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «حاشا»: حرفُ جرٍّ مبنيٌّ على السكونِ. «زيدٍ»: اسمٌ مجرورٌ بحاشا، وعلامةُ جرِّهِ الكسرةُ الظاهرةُ في آخرِهِ.

«ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا». «ما»: نافيةٌ. «رأيتُ»: رأى: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون لاتصالهِ بضميرِ الرفع المتحرك، التاءُ: ضميرٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِ في محل رفع فاعلٌ. «أحدًا»: مفعولٌ بهِ منصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِهِ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ. «زيدًا»: مستثنًى منصوبٌ على الاستثناءِ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ في آخرِهِ.

«قامَ القومُ حاشا زيد» حرِّك «زيدٍ»؟ زيدٍ، أو زيدًا.

---

(١) «الألفية»، باب الاستثناء، البيت رقم: (٣٣٠).

أعربها على النصبِ: «قامَ القومُ حاشا زيدًا». «قامَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على الفتحِ. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «حاشا»: فعلٌ ماضٍ دالٌ على الاستثناءِ مبني على الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعلُهُ مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ «هو». «زيدًا»: مفعولٌ بهِ منصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِهِ.

كمْ وجهًا يجوزُ في «قامَ القومُ ما عدا زيدًا»؟ «زيدًا» ولا يجوزُ الجرُّ. لماذا؟ لتقدُّمِ «ما».

الإعرابُ: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «ما»: مصدريةٌ. «عدا»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحةِ المقدرةِ على الألف مَنَعَ من ظهورِها التعذرُ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ «هو». «زيدًا» مفعولٌ بهِ منصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِهِ.

«ما قامَ الرجالُ إلا زيدٍ». المثالُ خطأٌ. لماذا؟ لأنَّ ما قبلَ «إلا» تامٌّ منفيٌّ. فيجبُ النصبُ، أوِ الرفعُ.

أعربْهُ على الوجهِ الأرجحِ: «ما قامَ الرجالُ إلا زيدٌ». «ما»: نافيةٌ. «قامَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ. «الرجالُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ ملغاةٍ.

«زيدٌ»: بدلٌ مِنَ الرجالِ، وبدلُ المرفوعِ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ على آخرِهِ.

«ما قامَ إلا زيدٌ»، أوْ «زيدًا»؟ «زيدٌ» لماذا؟ لأنَّ الكلامَ ناقصٌ.

أعربْ: «ما»: نافيةٌ. «قامَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ ملغاةٌ. «زيدٌ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ.

«أكَلَ الغلامُ رغيفًا إلا نصفَهُ». «أكلَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ. «الغلامُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ. «نصفَهُ»: مستثنًى منصوبٌ على الاستثناءِ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «نصفَ»: مضافٌ، والهاءُ ضميرٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِ في محل جرٍّ بالإضافةِ.

«ما جاءَ القومُ إلا فرسًا» كمْ يجوزُ في الفرسِ من وجهٍ؟ النصبُ لا غير؛ لأن الاستثناء منقطع وهذا على لغةِ قريش. وتميمُ يقولون: إن الاستثناءَ المنقطعَ كالمتصلِ، فيجوزُ فيه الوجهانِ النصب والبدل.

أعرْبهُ على أنهُ منقطعٌ منصوبٌ: «ما جاءَ القومُ إلا فرسًا».

«ما»: نافيةٌ. «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ. «فرسًا»: مستثنًى منصوبٌ على الاستثناءِ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ في آخرِهِ.

أعرِبْ: «لا يُجيبُ على السؤالِ إلا مَنْ حَضَرَ».

«لا»: نافيةٌ. «يجيبُ»: فعلٌ مضارعٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرةُ على آخرِهِ. «على»: حرفُ جرٍّ. «السؤالِ»: اسمٌ مجرورٌ بعلى، وعلامةُ جرِهِ الكسرةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ ملغاةٌ. «مَنْ»: اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفع فاعل. «حضَرَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ جوازًا تقديرُهُ هو، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ صلةُ الموصولِ لا محلَّ لها من الإعرابِ.

«نجحَ الطلبةُ ما عدا المهملَ». «نجحَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ. «الطلبةُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «ما»: مصدريةٌ. «عدا»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحةِ المقدرةِ على الألف مَنَعَ من ظهورِها التعذرُ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ «هو». «المهملَ» مفعولٌ بهِ منصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِهِ.

«أكرِمِ الطلبةَ إلا المهملَ» أو: «المهملُ»؟ «المهملَ» بالنصبِ.

أعربْها: «أكرِمْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكون، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ أنتَ. «الطلبةَ»: مفعولٌ بهِ منصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِهِ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ. «المهملَ»: مستثنًى منصوبٌ بالفتحة الظاهرةِ في آخرِهِ.

«أكرمتُ القومَ كلَّهم إلا زيدًا». «أكرمْتُ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على

السكون لاتصالهِ بضميرِ الرفع المتحرك. التاءُ: ضميرٌ متصلٌ مبنيٌ على الضمِ في محل رفع فاعلٌ. «القومَ»: مفعولٌ بهِ منصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِهِ. «كلَّهم»: كلَّ: توكيدٌ للقومِ، وتوكيدُ المنصوبِ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «كلَّ»: مضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ متصلٌ مبنيٌ على الضمِ في محل جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: للجمعِ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ. «زيدًا»: مستثنًى منصوبٌ على الاستثناءِ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. والاستثناءِ هُنا واجبُ النصبِ لأن الذي قبلَهُ تامٌّ موجَبٌ.

«خَسِرَ الناسُ إلا المؤمنون». خطأٌ. لماذا؟ لأنَّ الكلامَ تامٌّ موجَبٌ، يجبُ أنْ يكونَ ما بعد «إلا» منصوبًا. «خَسِرَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على الفتحِ. «الناسُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «إلا»: أداةُ استثناءٍ. «المؤمنين»: مستثنًى على «إلا» منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابة عن الفتحةِ؛ لأنَّهُ جمعُ مذكرٍ سالمٌ، والنونُ: عِوضٌ عَنِ التنوينِ في الاسمِ المفردِ.

«ما نَجَا القومُ إلا فرسًا» هلْ «إلا فرسًا» أوْ «إلا فرسٌ»؟ «إلا فرسًا». وجوبًا!! نعمْ. لماذا؟ لأنه استثناءٌ منقطعٌ. «ما»: نافيةٌ. «نجا»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على الفتحةِ المقدرةِ مَنَعَ من ظهورِها التعذرُ. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ.

«جاءَ القومُ غيرَ عمرٍو» أو «غيرُ»؟ غيرَ. لماذا؟ لأنَّ ما قبلها تامٌّ موجَبٌ. أعربْ: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ. «القومُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. «غيرَ»: أداةُ استثناءٍ منصوبةٌ على الاستثناءِ، وعلامةُ نصبِها الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِها. «غيرَ»: مضافٌ، وعمرٍو: مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافةِ وعلامةُ جرِهِ الكسرةُ الظاهرة على آخرِهِ.

«ما قامَ غير زيدٍ»، حركْ «غير». «غيرُ». لماذا؟ حَسَبُ الإعرابِ: «ما»: نافيةٌ. «قامَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ. «غيرُ»: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الضمةُ الظاهرةُ في آخرِهِ. غيرُ: مضافٌ، زيدٍ: مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافةِ وعلامة جره الكسرةِ الظاهرة في آخرِهِ.

[تلخيصٌ لأحكامِ الاستثناءِ]

للمستثنى بـ«إلا» ثلاثُ حالاتٍ:

* إنْ كانَ ما قبلها تامًّا موجَبًا، وجَبَ النصبُ.

* إذا كانَ تامًّا منفيًّا جازَ وجهانِ؛ البدلُ، والنصبُ على الاستثناءِ، والبدلُ أولى.

* إذا كانَ ناقصًا؛ فهو على حَسَبِ العواملِ.

وما هو الناقصُ؟ الذي لا يُذْكَرُ فيه المستثنى منه. ومعنى على حَسَبِ العوامل: أنك تُعْرِبُهُ كأنَّ «إلا» غيرُ موجودةٍ.